[٣]

النشاط الاستيطاني مستمر في المناطق المحتلة

عادت الدوائر التوسعية المتطرفة ، التي تدعو الى ضم كل المناطق المحتلة لاسرائيل ، الى تكرار محاولاتها السابقة للاستيطان في تلك المناطق ، في محاولة لفرض حقائق واقعة ولتكبيل ايدي الحكومة الاسرائيلية والتأثير على قراراتها فيما يتعلق بالانسحاب من هذه المناطق او جزء منها . وذكر انه بسبب الوضع السياسي الحالي وبمناسبة زيارة وزير الخارجية الاميركي ، الدكتور كيسنجر الى المنطقة ، قررت جماعة غوش ايمونيم القيام بموجة استيطانية جديدة ، ترافق هذه الزيارة ، في الضفة الغربية ، شرقي بيت لحم وفي مناطق نابلس واريحا ورام الله (يهودا ليطني — هآرتس، ١٩٧٥/٣/٧) ، وذلك في محاولة « لاحباط الزيارة ومنع حكومة اسرائيل من تقديم تنازلات » . وقد جرت حتى الان ثلاث محاولات ، واحدة قرب سبسطية والثانية في الخان الاحمر (معاليه هآدوميم) ، بينما جرت المحاولة الاخيرة قرب رام الله يوم ١٩٧٥/٣/١٠ ، اذ حضر اعضاء النواة الاستيطانية الى هناك ومعهم مولد كهربائي ومواد لبناء الاكواخ ، وخيم ، ومعدات اخرى . اخرى . وقام الجيش في الحالات الثلاث باخلاء المستوطنين عنوة من الاماكن التي تمركزوا فيها (دافار ، ١٩٧٥/٣/٦ و رأ ، ١٩٧٥/٣/١١) .

وكانت جماعة غوش ايمونيم قد قامت في السابق ، بتأييد من قوى حزبية مختلفة وشخصيات من ذوي النفوذ بمحاولات استيطان اخرى، مرة قبل حوالي ٨ أشهر جنوبي نابلس، واخرى قبل ٦ أشهر في سبسطيه ، وقد اخلاهم الجيش في الحالتين (المصدر نفسه) . الا ان المحاولة الاخيرة في معاليه هآدوميم ، وما رافقها من نقاش شعبي وحزبي وحكومي ، ادت في النهاية الى موافقة الحكومة على اقامة المساكن للعائلات هناك واقرار الميزانية لذلك ، بعد ان كانت القرارات السابقة تقضي باقامة منطقة صناعية تابعة للقدس واقامة مساكن للعمال فقط . وتم هذا كحل وسط — بعد ان كانت مديرية عقارات اسرائيل والوكالة اليهودية ، بدعم من بعض الوزراء « الصقور » قد تجاوزتا تلك القرارات السابقة ، وبدأتا العمل قبل أن تقر الميزانية لذلك ، ودون ان يتخذ قرار بهذا الشأن ، مما اثار النقاش مجددا بين « الحمائم » و« الصقور » ، بين مؤيد ومعارض، وفقا لمواقفهم السياسية .

تعتبر الخلافات في وجهات النظر بين مختلف المسؤولين الاسرائيليين حول الاستيطان في معاليه هآدوميم خاصة ، وباقي المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ عامة ، بمثابة « دليل » لمواقفهم تجاه مستقبل تلك المناطق او اجزاء منها ، لجهة الابقاء على السيطرة الاسرائيلية عليها او الانسحاب منها في المستقبل . ويقف على رأس معارضي بناء المساكن في معاليه هآدوميم وزير الاسكان ابراهام عوفر ، ويؤيده في ذلك وزير التجارة والصناعة حاييم بارليف ، ولهاتين الوزارتين علاقة مباشرة بالموضوع. كما يقف الموقف نفسه ، ولكن لاعتبارات مختلفة — منها المطالبة باعطاء الاولوية في مجال الاستيطان لمناطق اخرى ، كالجليل مثلا — كلا من الوزراء رابينوفيتش ، تسادوك ، شمطوف ، روزن ، كول وهاوزنر . ولكن باقي الوزراء المعروفين بمواقفهم المتشددة لم يوافقوا على مواقف زملائهم ، وخصوصا وزراء الحزب الديني القومي (المفدال) الذين يعتبرون اقامة المساكن في معاليه هآدوميم تنفيذا لوعد قطعه رئيس الحكومة اثناء المفاوضات التي سبقت انضمامهم للحكومة . وكان احد وزراء المفدال ، وزير الاديان يتسحاق رفائيل ، قد صرح مؤخرا امام طلاب احدى المدارس الثانوية في اشكلون بأن « الاتفاق الائتلافي مع الحكومة ، الذي انضم بناء عليه حزب المفدال الى الائتلاف يشمل بعض البنود السرية التي لم تنشر ، وذلك للحيلولة دون ردود فعل من جانب دوائر معينة في المعراخ » . واضاف : « ان القرار بشأن معاليه هآدوميم هو جزء من تلك البنود التي لم تنشر » (يديعوت احرونوت ، ٧٥/١/٢٤) .

ازاء هذا الوضع اضطر رئيس الحكومة رابين الى طرح تلك الخلافات على الحكومة لاتخاذ قرار بشأنها ، فطرحت للتصويت واتخذ قرار بالاستمرار